التخطيط الاستراتيجي وأثره في مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة عالميا

الباحثة

موزة عبد الله اليماحي

ماجستير مناهج وطرائق التدريس- جامعة العين

إشراف الدكتور

محمد عبد السلام

دكتوراه الفلسفة في الآداب- جامعة المنصورة

شعبة الدراسات النفسية والاجتماعية

إصدار يوليو لسنة ٢٠٢٢م

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر القوة والاستراتيجية في مكانة الدولة عالمياً، وتطبيق هذه الدراسة على دولة الإمارات العربية المتحدة تحديداً. وتتمثل فرضية هذه الدراسة في الآلية التي عملت من خلالها دولة الإمارات العربية المتحدة على بناء إستراتيجيتها وتخطيطها الإستراتيجي قصير/متوسط/ وطويل الأمد، والذي ساهم في وصول الدولة إلى مستوى الدول المتقدمة والمتطورة. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج التحليل الوصفي، من خلال التطرق إلى عدة مناهج لقياس قوة الدولة وتطبيقها على دولة الإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى التعرف على الخطط الاستراتيجية المستقبلية التي تتبناها دولة الإمارات العربية المتحدة في سبيل تعزيز سياساتها الاقتصادية والسياسية مع دول العالم على وجه التحديد.

وتوصلت الدراسة إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة في بعض العناصر قد استطاعت تحقيق عناصر قوة الدولة والحصول على مكانتها إقليمياً ودولياً، كما أولت الأهمية الأولى لبناء مؤسساتها السياسية (الداخلية والخارجية)، والاجتماعية، والتعليمية، والإعلامية، والصحية، والدفاعية وذلك في سبيل تأسيس دولة عصرية لها مكانتها بين الدول.

لقد وازنت دولة الإمارات العربية المتحدة بين قدراتها وإمكانياتها، وبين أهدافها الأساسية، وذلك في انتهاج سياسة مرنة، وتسوية الخلافات الخارجية بالطرق السلمية، كما سخرت دولة الإمارات قدراتها الدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية والبشرية لتحقيق أهدافها الخارجية في تعزيز مكانة وسمعة الدولة، ومناصرة القضايا العربية والإسلامية العادلة، والتعاون الدولي، من خلال الحضور والعمل النشط في المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية، ومن خلال التعاون الثنائي في سبيل تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

الكلمات المفتاحية: التخطيط الاستراتيجي، مكانة الدولة.

المبحث الأول: مشكلة الدراسة ومنهجيتها

مقدمة

إن التخطيط الاستراتيجي عملية منهجية تهدف إلى محاولة تشكيل صورة المستقبل بقرارات تتخذ في الحاضر، وتشمل معطيات أساسية لاتخاذ القرارات، ومعاينة بدائل مختلفة، وإعداد خطط لوضع البدائل الأفضل موضع التنفيذ. ويعتبر التخطيط الاستراتيجي طويل /متوسط/ قصير الأمد، واستخدام المستقبليات التبادلية، من العناصر الهامة للتخطيط للأمن القومي خاصة في مواجهة الأزمات الطارئة التي تحدث. كما تمثل الغاية القومية الآمال والطموحات القومية للدولة، والتي يهدف تخطيط الاستراتيجية القومية إلى تحقيقها، وبالتالي تنبثق منها الأهداف القومية كافة. وتعتبر المصلحة القومية للدولة أساسا هاما تبني عليه استراتيجيتها القومية وسياستها الخارجية والدفاعية وصولا إلى تحقيق أهدافها وغاياتها القومية. وعلى ذلك فقوة الدولة هي محصلة الحركة للعمل السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والعسكري والاجتماعي والمعنوي التي تتم في إطار الاستراتيجية القومية وصولا إلى الهدف القومي، وهي مجال نشاط القيادة السياسية.

تتميز السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، منذ حصولها على الاستقلال، بالثبات والالتزام بالمواقف والمبادئ، والتي حددت مرتكزاتها الوطنية والعربية والدولية بموجب دستور البلاد، وأرسى معالمها ومنطلقاتها في التحرك على الساحتين العربية والدولية.. الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة السابق رحمه الله.

كما ترتكز هذه السياسة على مجموعة من القواعد الثابتة، والتي تعمل على خدمة المصالح الوطنية العليا، والالتزام بنصرة القضايا الإسلامية والعربية، والاهتمام بتطوير العلاقات الإنسانية مع جميع دول العالم وشعوبه، بالإضافة إلى الوقوف بجانب الحق والعدل في المحافل الدولية، مما أكسب دولة الإمارات مكانة مرموقة على الصعيدين العربي والدولي.

أهمية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المهمة، لأنها تعمل على توضيح القوانين الخاصة بنشوء وسقوط القوى العظمى، والأسباب المؤدية إلى عمليات البروز

والسقوط، ولذلك فإن هذه الدراسة تعتبر تطبيقا عمليا على مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة دوليا.

تأتي أهمية هذه الدراسة في معرفة الآلية التي عملت من خلالها دولة الإمارات العربية المتحدة على بناء استراتيجيتها وتخطيطها الاستراتيجي قصير /متوسط/ وطويل الأمد والذي ساهم في وصول الدولة إلى مستوى الدول المتقدمة والمتطورة، حيث يمثل التخطيط الاستراتيجي أحد الركائز الهامة في إيجاد مركز قوي للدولة وخاصة في ظل الانفتاح على دول العالم، والانخراط في المنظمات والتكتلات الإقليمية والدولية سواء أكانت اقتصادية أم سياسية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

١- التعرف على العناصر التي تجعل من دولة الإمارات العربية المتحدة دولة قوية تستطيع مواجهة التحديات التي تمر بها.

٢-استعراض لاستراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة المستقبلية ودراسة مدى نجاحها في أن ترفع من مستويات القوة لديها.

٣- التعرف على مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة على المستويين الإقليمي والعالمي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة في مدى ما تتركه القوة والتخطيط الاستراتيجي من تأثير على مكانة الدولة عالميا، وللتعرف عن قرب على حدود المشكلة فإن هذه الدراسة تسعى إلى الإجابة على الأسئلة الآتية:

ما عناصر قوة دولة الإمارات العربية المتحدة؟

٢- هل هناك انسجام بين الأهداف الاستراتيجية وعناصر القوة الموجودة لدى دولة الإمارات العربية المتحدة؟

٣- ما المكانة التي تحتلها دولة الإمارات العربية المتحدة في الساحة الدولية؟

حدود الدراسة:

• **الحدود الزمانية:** اقتصرت هذه الدراسة على الفترة من سنة الاستقلال ١٩٧١ وحتى ٢٠٢٢.

• **الحدود المكانية:** اقتصرت هذه الدراسة على دولة الإمارات العربية المتحدة.

• **الحدود الموضوعية:** اقتصرت هذه الدراسة على جانب التخطيط الاستراتيجي للتعرف على أثره في تشكيل مكانة الدولة ما بين دول العالم/ محيطها الإقليمي.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي بالاعتماد على الكتب والمراجع والدراسات ذات الصلة والتي تناولت التجارب الناجحة لبعض الدول العالمية في التخطيط الاستراتيجي ودوره في قوة ومكانة الدولة على المستوى العالمي، ويعتبر هذا المنهج من المناهج المناسبة لدراسة مواضيع العلوم السياسية والتي تتطلب البحث والتحري في الحقائق والمواثيق والمعاهدات المعقودة والأسس البناءة في رفع مكانة الدولة.

التعريفات الإجرائية:

١- **التخطيط الاستراتيجي:** عملية مستمرة لتصميم خطط تشمل وظائف الدولة وتطويرها، حيث يعتمد التخطيط الاستراتيجي للدولة في ضوء تقييم مستمر للتغيرات السياسية المحلية والإقليمية والدولية من أجل اكتساب الفرص، والعمل على تلاشي نقاط الضعف والابتعاد عنها (أوغلو، ٢٠١٠: ٢٥)

وتعرفها الباحثة بأنها الآلية أو المنهجية التي ستتبعها الدولة خلال فترة زمنية محددة في ترسيخ عناصر القوة لديها وتطوير مكانتها على المستويين الإقليمي والدولي.

٢- **مكانة الدولة:** هي جهة سيادية وحصرية لتمثيل كافة أفراد المجتمع، وهي الشخصية المعنوية التي تفرض سيادتها على الأرض، وتشرف على استغلال وتوزيع الموارد بشكل عادل ومنصف، وتنبثق عنها كافة السلطات التي تدير شؤون مؤسساتها المختلفة، وتعتبر الحامية والضامنة لحقوق الأفراد والجماعات دون استثناء، مقابل أداء واجبهم في الطاعة والخضوع (الربيعي، ٢٠٠٨: ١)

وتعرفها الباحثة في أنها الموقع الذي استطاعت الدولة الوصول إليه ضمن منظومة الدول والتي تجعل لها كلمة مسموعة على المستوى الإقليمي والدولي، ويحسب لها حساب، وتكون ذات ثقل يعمل على تغيير المواقف والسياسات.

المبحث الثاني: التخطيط الاستراتيجي لدى دولة الإمارات العربية المتحدة

أولا: مفهوم التخطيط الاستراتيجي:

بحث عديد من الكتاب والباحثين في تعريف التخطيط الاستراتيجي بحسب مجالات توظيفه، ونورد اهم التعريفات في مجال البحث، حيث عرفه الأمريكي هنري فايول بأنه "التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل مع الاستعداد لجميع التحديات في المستقبل". كما عرف بانه عملية متواصلة ونظامية يقوم فيها القادة باتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل تلك الدولة وتطورها فضلاً عن الإجراءات والعمليات المطلوبة لتحقيق ذلك المستقبل المنشود وتحديد الكيفية التي يتم بها قياس مستوى النجاح في تحقيقه. وعرف ايضا بانه عملية اختيار الأهداف وتحديد السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الأهداف وتحديد الأساليب والآليات الضرورية لضمان تنفيذ السياسات والاستراتيجية المحددة من صناع القرار.

وقد عرفه المخطط الأمريكي جونفريدمان "JFriedmann". بأنه طريقة تفكير وأسلوب عمل منظم لتطبيق أفضل الوسائل المعرفية من أجل توجيه وضبط عملية التغيير الراهنة بقصد تحقيق أهداف واضحة ومحددة ومتفق عليها. فيما عرفه السويديگونارميردال "G.Myrdal" بوصفه مفهوماً تنموياً "بأنه برنامج يظهر استراتيجية الدولة على المستوى الوطني، وإجراءات تدخلها إلى جانب قوى السوق من أجل دفع وتطوير النظام الاجتماعي". كما عرفه المخططان الاستراتيجيان جلبرت وسبكت "Gilbert & Spect" بأنه "المحاولة الواعية لحل المشكلات والتحكم في مسار احداث المستقبل بالبصيرة والتنبؤ والتفكير المنظم والاستقصاء والقيم العليا لصانع القرار عند الاختيار بين البدائل".

ويعني التخطيط الاستراتيجي بصنع الملاءمة والتوازن والتكامل بين الأهداف الاستراتيجية والأهداف المتوسطة والقصيرة الاجل، وكذا الترابط والتناسق بين الأهداف والتشريعات والسياسات الاستراتيجية، فضلاً عن المواءمة بين تلك الأهداف ومقومات القوة المتاحة وتطويرها، وتحقيق التكامل بين كل منها بما يضمن أن كافة الجهود المتناثرة تصب تجاه تحقيق الغايات العليا للدولة بأفضل

السبل وأقل التكاليف وذلك في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتهديدات والمخاطر فضلا عن المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية واستثمار الفرص وتوظيفها في خدمة تلك الأهداف.

ومما تقدم فإن التخطيط الاستراتيجي يعد فناً وعلماً تطوير لاستخدام قوى الدولة الشاملة في السلم والحرب لتحقيق الأهداف والغايات القومية للدولة التي تحددها القيادات العليا وتؤثر على سياستها الخارجية والداخلية، فضلاً عن مكانتها الجيوبولتيكية والجيواستراتيجية عبر توظيف وتنمية قدراتها وإمكاناتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والعلمية والثقافية، وفق معادلة إدارة وتحقيق التوازن بين معطى الزمن والامكانات والأهداف والمتغيرات المؤثرة.

ثانيا: خصائص التخطيط الاستراتيجي:

هنالك عديد من الخصائص تميز التخطيط الاستراتيجي ودوره في إدارة مؤسسات الدولة وتوجيه عملية التغيير بما يخدم الغايات العليا للدولة، وهي كما يأتي:

١. انه يرتكز على التفكير والتحليل الاستراتيجيين لتحديد الغايات والمصالح والرؤية المستقبلية للدولة.
٢. انه نظام متكامل، فهو يحدد ما يجب ان يكون عليه شكل الدولة في المستقبل، إذ إن المخطط الاستراتيجي لا ينتظر أن يحدث التغير المفاجأ حتى يقوم بالتعامل معه ولكنه يتنبأ به، ويبني قدرات الدولة استراتيجياً لمواجهة التهديدات، ويستثمر الفرص في البيئتين المحلية والخارجية.
٣. انه ليس رد فعل على ضعف أداء الدولة، وتهديدات البيئتين الإقليمية والدولية، وانما هو منهج رئيس تتوسل به الدول وتستفيد منه في تحقيق التقدم، كما هو

الحال في الدول الأوربية التي تنتهج التخطيط الاستراتيجي في إدارة عمليات التغيير المنضبط لتحقيق التقدم.

٤. يعد أسلوبا للعمل على مستويات الإدارة العليا وادائها، وبشكل يحدد ويميز دور واداء كل مستوى ووظيفته ضمن مؤسسات الدولة.

٥. يتطلب وضوح الأهداف وواقعيتها ومرونة الخطط، ويساعد في تحديد مسارات العمل، واختصار الوقت والجهد والزمن ضمن عملية إدارة التغيير.

٦. ترشيد استخدام الموارد المتاحة وتوظيف الموارد الكامنة وتحويلها الى نقاط قوة بما يساعد في تحقيق غايات ومصالح الشعوب التي تسعى للتغيير السياسي.

٧. تعزيز الاهتمام بالمعرفة بوصفها قوة استراتيجية، لان التخطيط الاستراتيجي يتسم بالعقلانية والتفكير المنطقي.

٨. انه يعد عملية مستمرة، فلا يمكن أن تكون جهود التخطيط الاستراتيجي بمثابة نشاط يفعل في زمن محدد لها بداية ونهاية، بل تكون عملية ديناميكية مواصلة.

ثالثا: التخطيط الإستراتيجي في الدولة

ترتبط كل من الذهنية الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي بعلاقة من حيث الشكل والمضمون، إذ يمكن رؤية الآثار التي تتضمنها الذهنية الإستراتيجية الناتجة عن المعطيات الثابتة، عن طريق التخطيط الاستراتيجي للمعطيات المتغيرة، الذي يعتمد على التصور العقلي في الدرجة الأولى.

ولا تختلف طبيعة هذه العلاقة في المجال الدبلوماسي، ولكن يمكن أن يكون هناك اختلاف في الوسائل المستخدمة للوصول إلى الهدف النهائي فيها، حيث إن الخطوات

التكتيكية التي لا تسير بمجموعها ضمن التوجهات الإستراتيجية سوف تُحدث تغييرات كبيرة في نتائج هذه التوجهات الإستراتيجية مع مرور الزمن. كما أن الدبلوماسيين الذين يسيرون في ظل هذه الخطوات التكتيكية سيرون خطواتهم التكتيكية على أنها أهداف إستراتيجية.

إن الشرط الأساسي لنجاح الخطوات التكتيكية القصيرة في الاتفاقيات المستندة إلى المصالح المؤقتة، التي تختص بتشكيل بنية متوازنة للقوة الديناميكية، هو تحقيق التوازن بين المحددات الإستراتيجية طويلة الأمد، وبين التكتيكات قصيرة الأمد.

فالدول التي تجعل بنية توازنات القوى لديها متماشية مع التغيرات الديناميكية، وتبدي مهارة في تحويل الأهداف الإستراتيجية إلى تكتيكات قصيرة ومرحلية، تستطيع أن تحقق درجات عظيمة من التقدم. ويستوجب هذا أن تكون القرارات الدبلوماسية مرنة، بدون أن تتخبط في أهداف إستراتيجية مختلفة، وبدون أن تتجه بالمقابل إلى قرارات حتمية مطلقة. وتبدأ الدول التي تعمل على توسيع ساحة حركتها بهذا الأسلوب في تحقيق إيجابيات كبيرة في عملية تحويل فترة توازنات القوى المذكورة إلى فترات طويلة المدى. فإذا لم تتحقق الإرادة السياسية التي تنظم جميع هذه الخطوات التكتيكية، وتخضع جميع الوحدات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والدبلوماسية بشكل منسجم ومتناغم مع بعضها البعض تحت قيادة واحدة، لا يمكن للنجاحات المنفردة أن تحقق النجاح للدولة.

في مقابل ذلك، فإن ضعف القدرات التفاوضية الوطنية، والمتمثلة في عدم وجود مسار إستراتيجي للدولة، وغياب الترتيبات الإستراتيجية السياسية التي يتم من خلالها ترقية الأداء السياسي، وانطلاق التخطيط الاقتصادي من منظور محلي لتحقيق أهداف محلية دون أي طموحات لتحقيق أهداف عالمية، وعدم وجود ترتيبات لتأسيس أوضاع تتناسب والصراع الدولي حول المصالح، وعدم وجود رؤى وطنية حول المصالح الإستراتيجية للدولة، وغياب ثقافة خطة الوطن التي يسندها الجميع في الحكم والمعارضة، وعدم تكامل الأنشطة بالدولة، وارتباك الأداء بالعديد من الدول النامية وعدم قدرتها على تحقيق نهضة طموحة... الخ، يعود لسبب رئيس هو قصور علم التخطيط الاستراتيجي

لمنظمات الأعمال العاملة في الدولة والمتمثلة بمؤسسات ووزارات الدولة، عن تلبية حاجة التخطيط القومي بما يشمله من قضايا وتعقيدات تتعلق بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتقنية والإعلامية والعسكرية وبالأمن القومي.

فمن أهم الترتيبات لتنظيم نشاط الدولة في إطار التنافس الدولي، هو تحديد الوضع الراهن في عناصر القوة الإستراتيجية الشاملة، وهذا يقتضي إجراء التحليل الإستراتيجي لتحديد مستوى القوة أو الضعف. وبناء عليه، ينطلق التخطيط الإستراتيجي لتعزيز القوة في تلك العناصر أو بعضها من خلال تحديد الغاية في كل قطاع، وهذا يعني أن قطاعات الدولة يحبذ أن تكون بعدد عناصر القوة الشاملة، بما يجعل الرؤية واضحة للدولة وهي تتحرك بوضوح وثقة في مسارها الإستراتيجي من مواطن الضعف إلى مواطن القوة، في ظل إدراك مستمر للتحديات الدولية وصراع المصالح. هذا الترتيب يمكن تحقيقه من خلال تكامل عمليات التحليل الإستراتيجي مع التخطيط الإستراتيجي والأمن القومي.

رابعا: دور القيادة السياسية الإماراتية في التخطيط الاستراتيجي:

يعتبر متغير القيادة السياسية وبقاؤها في منصبها لفترة طويلة من الزمن دليل على تمتعها بالتأييد الشعبي وبقبوله لها، وهو ما يمكن اعتباره مؤشراً لظاهرة الاستقرار السياسي داخل النظام وداخل الدولة الإماراتية. ويرتبط هذا المؤشر بالعديد من المحددات كشكل النظام السياسي والقدرات الشخصية للقيادة السياسية واستمرارية المؤسسات الحكومية والأجهزة الاتحادية داخل النظام واستقرار شؤون الحكم والإدارة بالدولة.

إن للنظام الإماراتي خصائصه وتفاعلاته وآليات عمله كي يستمر ويستقر، من خلال عدة أوجه، تتمثل أبرزها في الدور الذي تلعبه القيادة السياسية، حيث أن

تحقق القيادة السياسية لنطاق وإجماع واسع من التأييد عندما تتخذ قرارات وسياسات صعبة، كما تنجح الحكومة والمجلس الاتحادي في توصيل المطالب القيادة السياسية في ظل وجود الرضاء الشعبي والتأييد العام من المواطنين للقيادة السياسية والحكومة الإماراتية، وقبول الآخر واحترام الاختلاف والتنوع حتى تحولت الدولة إلى نموذج حضاري وملتقى للثقافات والمجتمعات من الشرق والغرب، وتحقيق التطور والتحديث مما ساهم في استقرار المجتمع واستمرار النظام السياسي.

يمكن القول إن دولة الإمارات في ظل قيادتها الحكيمة وإدراكاً منها لاختلاف نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي عن الدول الأخرى، كما أنها تعلم أن كل دولة تحظى بميزات نسبية توظفها في تحديد قدرات إدارة الأزمات وكيفياتها.

ويوظف النموذج الإماراتي المزايا النسبية التي تتمتع بها دولة الإمارات، ومن أهمها: هنا يمكن الإشارة بالتحديد إلى دور صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وكذلك دور صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة؛ وكان لدورهما أثر في طمأنة الناس من تداعيات الأزمة مما ينعكس على دينامية الإدارة الحكومية وفاعليتها مع ضمان التنفيذ السريع. أيضاً لقيادات الدولة العليا للإجراءات المتخذة، والظهور المتكرر لها على وسائل الإعلام المختلفة، وتأكيداتهم على تحمل الدولة مسؤوليتها في حماية حياة الإنسان الموجود على أرض الدولة، مواطناً ومقيماً وزائراً.

وعلى سبيل المثال ظهر ذلك في إدارة أزمة جائحة كورونا وكان لقادة الدولة وللقدرات المالية الكبيرة للدولة التي يمكنها معها اتخاذ القرارات المثلى في إدارة الأزمة، واتخاذ الإجراءات الاحترازية والوقائية دون اعتبار للكلفة المالية، فضلا عن استعداد الدولة

المسبق لحالات الطوارئ والأزمات، وتطور البنية التحتية في الدولة، وشبكة الاتصالات والإنترنت، وتوظيف الحلول الذكية والمبتكرة في مواجهة الوباء وإدارة الأزمات.

ويمكن القول إن النظام الاتحادي للدولة الذي سهل وضع "الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث" استراتيجية إدارة الأزمة مركزياً، وتنفيذ كل إمارة لهذه الاستراتيجية والتوجيهات الصادرة من الهيئة وباقي الجهاد الاتحادية، مع ترك هامش لكل إمارة لتتخذ الإجراءات الإضافية التي تراها مناسبة.

وقد تبنت القيادة السياسية خطوات عديدة لتطوير وتعزيز النظام السياسي في دولة الإمارات، أبرزها:

١. استراتيجية الحكومة الاتحادية ٢٠٠٧

صممت هذه الاستراتيجية لتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الحكومة الاتحادية، والحكومات المحلية للإمارات الأعضاء، فضلاً عن تنشيط الأدوار التنظيمية، وآليات صناعة القرار للوزارات، وزيادة فعالية الجهات الحكومية، وتطوير الخدمات بما يتفق مع احتياجات الأفراد والأعمال، ومراجعة وتطوير الأنظمة والتشريعات القانونية القائمة. وقد شمل الإصلاح السياسي عدة تعديلات طرأت على الدستور الإماراتي، مثل تعديل المادة ٦٢ الذي حصل في أواخر عام ٢٠٠٨. حيث ينص القانون المعدل على عدم جواز قيام رئيس الوزراء، أو نوابه، أو لأي وزير اتحادي، اثناء توليه منصب، أن يزاول أي عمل مهني أو تجاري، أو مالي، أو أن يدخل في معاملة تجارية مع حكومة الاتحاد، أو حكومات الإمارات المحلية، أو أن يجمع إلى منصبه أكثر من منصب رسمي واحد في آن واحد.

بالإضافة إلى ذلك، اعتمد المجلس الأعلى للاتحاد عام ٢٠٠٨ بعض التعديلات الدستورية التي طرأت على المواد ٧٢، و٧٨، و٩١ والتي تزيد من صلاحيات المجلس الوطني للاتحاد، ونطاق تأثيره في العملية السياسية.

٢. رؤية الإمارات ٢٠٢١

تم إطلاق "رؤية الإمارات ٢٠٢١" من قبل صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، في اجتماع مجلس الوزراء في عام ٢٠١٠، وتعمل الرؤية كميثاق وطني يهدف إلى جعل دولة الإمارات من أفضل دول العالم بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد، وذلك من خلال توحيد الجهود على المستويين الاتحادي والمحلي". وتركز رؤية الإمارات على أربعة أهداف رئيسية تهتم ببناء الإنسان ورأس المال البشرى الإماراتي، هي:

– التأكيد على تربية أجيال إماراتية تتحلى بالطموح والمسؤولية، وقادرة على رسم معالم المستقبل بثقة، وتشارك بفاعلية في بيئة اجتماعية واقتصادية دائمة التطور في ظل مجتمع حيوي مترابط، وأسرة مستقرة، وتلاحم اجتماعي وقيم إسلامية معتدلة، وتراث وطني أصيل،

– بناء اتحاد قوي يجمعه المصير المشترك، مع التمسك برؤية الآباء المؤسسين لضمان تنمية متوازنة في أرجاء الإمارات جميعها، عبر التنسيق الفعال بين الجهات الاتحادية والمحلية، وتكامل التخطيط والتنفيذ على المستوى الوطني في المجالات كافة،

– بناء اقتصاد معرفي متنوع مرن، تقوده كفاءات إماراتية ماهرة، وتعززه أفضل الخبرات بما يضمن الازدهار بعيد المدى للإمارات. تعظيم مشاركة الإماراتيين، وتشجيع الريادة، وبناء القيادات في القطاعين الحكومي والخاص، وجذب أفضل الكفاءات والحفاظ عليها،

– الحرص على توفير جودة حياة عالية في بيئة معطاءة ومستدامة، توفر للمواطن رغد العيش، وصحة موفورة بالإضافة إلى نظام تعليمي من الطراز الأول، ونمط حياة متكامل، تعززه خدمات حكومية متميزة، وأنشطة اجتماعية وثقافية متنوعة في محيط سليم، وبيئة طبيعية غنية.

كما يوجد هناك عدد من الاستراتيجيات والرؤى الوطنية على المستوى المحلي تعتزم دولة الإمارات بحلول عام ٢٠٢١ تحقيق رؤية الإمارات ٢٠٢١، والتي تهدف لأن تكون دولة الإمارات ضمن أفضل دول العالم من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد في عام ٢٠٢١م. كما ستحقق الدولة الاستراتيجية الوطنية للإبداع، وخطة دبي ٢٠٢١، خطة دبي الذكية ٢٠٢١، واستراتيجية الصحة في دبي ٢٠٢١، ورؤية الشارقة السياحية ٢٠٢١، ورؤية عجمان ٢٠٢١.

فضلا عن مسبار الأمل والذي أطلقته دولة الإمارات ليصل إلى كوكب المريخ في العام ٢٠٢١، تزامناً مع الذكرى الخمسين لقيام الدولة. وبدأت رحلة المسبار في عام ٢٠٢٠ وتستغرق ٩ أشهر يقطع خلالها أكثر من ٦٠ مليون كيلومتر.

٣. مئوية الإمارات ٢٠٧١

أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، خلال ترؤسه اجتماعاً لمجلس الوزراء «مئوية الإمارات ٢٠٧١»، التي تشكل برنامج عمل حكومياً طويل الأمد، مستمداً من المحاضرة التاريخية لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، لأجيال المستقبل،إذ رسم فيها سموه الخطوط العريضة لبناء إمارات المستقبل،وتجهيز دولة الإمارات للأجيال المقبلة.

وتشكل "مئوية الإمارات ٢٠٧١" برنامج عمل حكومياً شاملاً وموسعاً، يتضمن وضع استراتيجية وطنية لتعزيز سمعة الدولة وقوتها الناعمة، وضمان وجود مصادر متنوعة للإيرادات الحكومية، بعيداً عن النفط، إضافة إلى الاستثمار في التعليم الذي يركز على التكنولوجيا المتقدمة، وبناء منظومة قيم أخلاقية إماراتية في أجيال المستقبل، ورفع مستوى الإنتاجية في الاقتصاد الوطني وتعزيز التماسك المجتمعي.

وقد جاء إطلاق "مئوية الإمارات ٢٠٧١" في اجتماع مجلس الوزراء، بحضور كل من الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وسمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة. وكان قد صرح صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم: "لدينا خطط حتى عام ٢٠٢١، ومع مئوية الإمارات ستكون لدينا رؤية للأجيال تمتد لخمسة عقود، وتشكل خريطة واضحة للعمل الحكومي طويل المدى". وأشار سموه إلى أن "أجيال المستقبل ستحتاج ممكنات نضعها من اليوم، وأسساً نرفعها من الآن، وبيئة للنمو لابد من التفكير فيها من هذه اللحظة". ولفت سموه إلى أنه "لا مجال للتأجيل أو الإبطاء في اتخاذ الخطوات"، مضيفاً أن "تسارع التغيرات من حولنا يتطلب أن نجهز أجيالنا بأدوات جديدة ومعارف مختلفة ومهارات يستطيعون من خلالها النجاح في عالم سيكون مختلفاً تماماً عن العالم اليوم". وأكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، أن "العمل على رؤية ممتدة للأجيال، وهو أمانة لضمان استمرارية التنمية واستدامة السعادة لعقود طويلة في دولتنا".

وتسعى المئوية، من خلال رؤيتها وأهدافها، إلى الاستثمار بالدرجة الأولى في شباب الإمارات، والعمل كي تكون دولة الإمارات أفضل دولة في العالم، وأكثرها تقدماً، وذلك ضمن استراتيجية شاملة، بحيث يتم تحقيق النتائج والمستهدفات بحلول الذكرى المئوية لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠١٧.

وتقوم رؤية "مئوية الإمارات ٢٠٧١" على العمل لتجهيز جيل يحمل راية المستقبل في دولة الإمارات، ويتمتع بأعلى المستويات العلمية والقيم الأخلاقية والإيجابية، لضمان الاستمرارية وتأمين مستقبل سعيد وحياة أفضل للأجيال المقبلة، ورفع مكانة الدولة لمنافسة أفضل دول العالم.

وتستند المئوية إلى أربعة محاور رئيسة: يركز الأول على تطوير حكومة مرنة بقيادة واعية ذات رؤية واضحة، تسعى إلى إسعاد شعبها وتقدم رسائل إيجابية للعالم. ويتمثل المحور الثاني في الاستثمار في التعليم، بحيث يركز على العلوم والتكنولوجيا المتقدمة، ويرسخ القيم الأخلاقية والاحترافية والمهنية في المؤسسات التعليمية، ويخرج عقولاً منفتحة على تجارب الدول المتقدمة.

ويستهدف المحور الثالث الوصول إلى اقتصاد متنوع قائم على المعرفة، ينافس أفضل اقتصادات العالم. أما المحور الرابع فيتعلق بترسيخ قيم التسامح والتماسك والاحترام في المجتمع، كل ذلك ضمن محصلة تنموية وتطويرية شاملة كي تكون الإمارات أفضل دولة في العالم بحلول عام ٢٠٧١.

خامسا: مبادئ التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة:

تبنى أسس التخطيط الاستراتيجي لدى دولة الإمارات العربية على مجموعة من المبادئ والخطط التنموية والتطويرية القائمة والمزمع إقامتها لاحقا، ومن الملاحظ نجاح الدولة في بناء خطط استراتيجية على المديين المتوسط والطويل، والذي دعم استقرار وأمن البلاد، وحسن العلاقات مع معظم دول العالم والجوار الإقليمي.

اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة في بناء علاقاتها الخارجية، وبنت في ضوئه سياستها للتعامل مع الدول القريبة والبعيدة، شعوبا وأنظمة، المنهج الذي أرساه مؤسس الدولة زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله، وبنى عليه خلفه وإخوانه في قيادة الدولة، والذي يتجيّد في الحكمة والاعتدال والتوازن، دون التفريط بواجب مناصرة الحق وتحقيق العدالة، بالأسلوب الإنساني الأكثر تأثيرا وقد أرسى رحمه الله ركائز هذه السياسة المتمثلة في الحوار والتفاهم بين الأشقاء والأصدقاء والالتزام

بميثاق الأمم المتحدة، واحترام المواثيق الدولية، وقواعد حسن الجوار، وسيادة الدول ووحدة أراضيها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل النزاعات بالطرق السلمية، فجاءت المحصلة انفتاحا متبادلا بين دولة الإمارات ودول العالم، أينعت ثماره شراكات استراتيجية سياسية واقتصادية وتجارية وثقافية وعلمية وتربوية وصحية، مع العديد من الدول في مختلف القارات. (وزارة الخارجية الإماراتية، ٢٠٢٢)

وتحرص دولة الإمارات بالرغم من صغر مساحتها وقلة عدد سكانها على إقامة علاقات صداقة مع جميع دول العالم، إذ تصنف الإمارات على أنها من الدول ذات الكيان الصغير في المساحة وعدد السكان، والموارد البشرية، وفي ظل ذلك، فقد اتجهت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى المضي في: (بن سعيد، ٢٠٢١)

– العمل على تأسيس كيان قوي يضم الإمارات العربية المتناثرة على الساحل الغربي للخليج العربي، الأمر الذي يدفع العمل الوحدوي للأمام، ويفرض على الدولة انتهاج سياسة خارجية تتبنى دعم فكرة العمل الوحدوي على الصعيد الخليجي أولا ومن ثم على المستوى العربي ثانيا. – العمل على أن تكون دولة الإمارات العربية المتحدة امتدادا طبيعيا لجسم الأمة العربية الممتدة من المحيط إلى الخليج، وأن تحظى علاقات دولة الإمارات العربية بباقي الأقطار العربية بأولوية خاصة، وأن تشكل محور اهتمام صانعي القرار السياسي في الدولة، لتكون محصلة ذلك دعم الكيان الوحدوي لدولة الإمارات.

– اتباع سياسة خارجية تنأي بالمنطقة عن الصراعات والمنافسات الدولية، إذ تحتل الاعتبارات الأمنية أهمية خاصة في السياسة الخارجية الإماراتية بما يعزز الأمن القومي العربي.

– الانفتاح على العالم الخارجي بانتهاج سياسة خارجية متوازنة، فموقع دولة الإمارات فرض عليها أن تبقى وعلى الدوام في حالة تفاعل مع الأحداث الدولية

وعلى كافة الصعد، الأمر الذي يستلزم سياسة خارجية فاعلة ونشطة. (بان سعيد، ٢٠٢٠)

تستند مبادئ السياسة الخارجية الإماراتية على مجموعة من المرتكزات،ومن أهمها:

١- **الاهتمام بصون حقوق الإنسان:** إن سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة الخارجية تسمو بروح العدالة، وحماية حقوق الإنسان واحترامها من خلال تشريعات حرصت على تكريس المساواة والعدالة بين أبناء الشعب، وإعطاء المرأة حقوقها، وتوسيع تمثيلها في السلطتين التنفيذية والتشريعية وتعزيز مشاركتها في أسواق العمل، في تجسيد رائع لمنظومة المثل والقيم العربية الإسلامية الحقيقية، بالإضافة إلى تطوير التشريعات الوطنية الكفيلة بحماية حقوق الإنسان واحترامها، ورعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.. وتنظيم استقدام وتشغيل العمالة الوافدة وصيانة حقوقها، ومكافحة جرائم الاتجار بالبشر، وضمان الحماية والدعم للمتضررين منها، وفق ما نصت الاتفاقيات الثنائية والدولية ذات الصلة.

٢- **الاهتمام بالبيئة:** هناك تعبيرات عديدة تعكس صورة ومنهج دولة الإمارات العربية المتحدة، في التعامل مع النفس ومع الآخر، فالإمارات في سياساتها الداخلية والخارجية تعبر عن التزام تجاه الإنسان، وكل ما يتعلق بحاضره ومستقبله، ومن هذه التعبيرات التي يمكن سوقها مثالا، إيلاء دولة الإمارات اهتماما كبيرا لقضايا البيئة عبر برامج استراتيجية طموحة.. منها إطلاق الدولة بالتعاون مع

الصندوق العالمي لحماية الطبيعة" خطة عمل التنمية المستدامة لتطوير" مدينة مصدر" التي ستكون أول مدينة عالمية خالية من الكربون والنفايات، معتمدة على تقنية الطاقة المتجددة والنظيفة.. كالطاقة الشمسية المركزة لتوليد الكهرباء وتحلية المياه.

٣- المساعدات الخارجية:

احتلت المساعدات الخارجية موقعا متقدما في التعامل الخارجي لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث واصلت جهودها في تقديم مختلف أنواع المساعدات المالية والإنسانية للعديد من الدول، من خلال برامج التنمية ومشاريع البنية التحتية، وكذلك تقديم العون للدول التي تعاني من الحروب والكوارث الطبيعية سواء بشكل مباشر أو من خلال عضوية الإمارات في مجموعة دعم المانحين لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا).. وكذلك مساهماتها الأخرى في برامج ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات والهيئات الإقليمية ذات الصلة. (وزارة الخارجية الإماراتية، ٢٠٢٢)

وقد أنشأت الدولة مؤسسات متعددة للاضطلاع بهذا الدور الإنساني الكبير، بينها: صندوق أبو ظبي للتنمية، ومؤسسة خليفة للأعمال الخيرية، ومؤسسة زايد للأعمال الخيرية، وهيئة الهلال الأحمر، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية، ومبادرة نور دبي التي أطلقت قبل فترة وجيزة بهدف معالجة مليون شخص يعانون من أمراض العيون خاصة في إفريقيا وأسيا.

كما بادرت دولة الإمارات في تخفيف معاناة العديد من الشعوب، جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بتقديم ما يزيد عن مليوني طن من القمح، مساعدة منها لكل من اليمن وسوريا ومصر، وقامت أيضا وفي إطار مساهماتها الخارجية بمنح عدد

من الدول النامية الأخرى مساعدات مالية إضافية للتخفيف من انعكاسات الارتفاع الاستثنائي لفاتورة الطاقة لديها. (عبد السلام، ٢٠٢٢)

٤- التسامح والتعايش السلمي:

تؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة بأن تواصل الأمم والشعوب مبدأ سام وشرط أساسي لضمان استقرار المنطقة ورخائها وازدهارها، وهي تعمل على سيادة هذا المبدأ في العلاقات الدولية.. في أكثر من اتجاه، على الصعيدين الداخلي والخارجي، وعلى المستويين القصير والبعيد.

وتعي دولة الإمارات العربية المتحدة أن الوصول إلى تحقيق هكذا هدف استراتيجي سام، يوجب العمل على إشاعة وتأصيل المفاهيم الإنسانية النبيلة لدى الشعوب، وتربية الأجيال القادمة على ذلك.

وكدأبها بالبدء بالنفس، وضعت لنفسها نسقا تنمويا يعد مثالا حيا للتسامح والتعايش، عبر مشروع تعليمي وثقافي يرسخ هذه القيم في نفوس النشء والمجتمع.. فأولت أهمية خاصة لتطوير وتحديث نظم التعليم بشكل جذري، لتواكب المستجدات التقنية والثقافية وتحقق الاستجابة لاحتياجات التنمية ومستلزماتها.. منطلقا من إيمانها بأن توفير التعليم للجميع، يشكل إحدى القضايا الكبرى التي تستحق تسخير كل الإمكانيات لمعالجتها.. لأن العملية التعليمية هي السلاح الأنجع لمواجهة الفقر والجهل، اللذين يشكلان أرضية خصبة لتنامي التطرف والإرهاب واتساع دائرتهما.

وانطلاقا من فهم واع بأن العالم قرية واحدة.. كانت سلسلة من المبادرات بينها مبادرة "دبي العطاء "، والتي تعنى بالدرجة الأساسية، بتوفير الخدمات التعليمية لأكثر من أربعة ملايين طفل في ١٤ دولة، في كل من إفريقيا وجنوب آسيا والشرق الأوسط، من خلال شراكة مع منظمات متعددة الأطراف في كل بقاع العالم. (وزارة الخارجية الإماراتية، ٢٠٢٢)

٥- حق العيش الآمن:

تؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة، أن العيش بأمان ودون تهديد حق مقدس للإنسان، أفرادا وجماعات، شعوبا ودول، وقد ترجمت إيمانها هذا بالعمل على إشاعة مفاهيم الصداقة، واحترام حق الأخر بالحياة الآمنة، التي توفر للشعوب فرص الانصراف إلى بناء حياة كريمة غير خاضعة للتهديد من هذا الطرف أو ذاك من الدول التي تشاركها العيش على هذه الأرض، وبدأت سعيها في هذا الاتجاه لتكريس هذه المفاهيم في المنطقة التي تعيش فيها أولا وصولا إلى أرجاء العالم الأخرى.

ولتحقيق ذلك، شددت الإمارات على ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها الخليج العربي خالية من أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي يتطلب إلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إخضاع منشآتها النورية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإشرافها، فضلا عن انضمامها غير المشروط إلى معاهدة حظر الانتشار أسوة بدول المنطقة، كما حثت الإمارات جمهورية إيران الإسلامية على مواصلة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي لتبديد المخاوف والشكوك حول طبيعة وأغراض برنامجها النووي. (وزارة الخارجية الإماراتية،٢٠٢٢)

٦- الإمارات ومجلس التعاون الخليجي:

الإمارات العربية المتحدة، دولة من الدول المؤسسة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهذا يرتب أول ما يرتب الحرص على تعزيز وترسيخ هذا الكيان من خلال السعي لأن تكون العلاقة بين الدول الأعضاء نموذجية وفي أرقى المستويات. وفي هذا الاتجاه، وكعادتها لعبت دولة الإمارات العربية المتحدة دورا يشار إليه على تعزيز العمل الخليجي المشترك، وزيادة فاعليته باستكمال بناء صروح التكامل السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي إلى واقع حي بخطوات عملية ملموسة. وتعمل دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها، مع أشقائها بمجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية والمجموعات الأخرى على مساندة كل المساعي والجهود الدبلوماسية الممكنة من أجل احتواء بؤر التوتر والصراعات في منطقة الشرق الأوسط بما فيها الخليج العربي، حيث تجدد تأكيدها باستمرار، على ضرورة حل الخلافات بالطرق السلمية.

كما دأبت على تأكيد حرصها على دعم وتعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك وتطوير علاقات التعاون الثنائي مع دول المجلس، من خلال الاتفاقيات الثنائية المشتركة، وفعاليات اللجان العليا المشتركة، والتواصل والتشاور المستمر عبر الزيارات المتبادلة، على كافة المستويات بما يعزز من صلابة المجلس ككيان وكذلك دوله. (عبد السلام، ٢٠٢٢)

٧- الجزر الإماراتية الثلاث:

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، الداعية دائما إلى الحكمة والتعقل في العلاقات الدولية، وفي العمل لإقامة عالم يسوده العدل والمساواة، امتحنت ومازالت تمتحن في حكمتها وتعقلها، باحتلال إيران لجزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وقد توالت الدعوات للجارة إيران إلى الحوار سبيلا لمعالجة المعضلة، وكانت أبرز تلك الدعوات وأبلغها، دعوة الرئيس خليفة بن زايد آل نهيان

رئيس الدولة رحمه الله، إلى إيران للتجاوب مع المساعي السلمية لدولة الإمارات التي قال فيها: "التزاما بما نؤمن به من ثوابت في حل النزاعات بين الدول، فإننا نكرر الدعوة للجارة إيران إظهار حسن النوايا والدخول في مفاوضات مباشرة لتسوية قضية جزرنا الثلاث المحتلة، أو الموافقة على إحالة القضية بمجملها إلى محكمة العدل الدولية مع استعدادنا الكامل للقبول بالتحكيم مهما كانت نتائجه.

لم تنقطع دعوات الإمارات في هذا الاتجاه.. فأكد وزار الخارجية عبد الله بن زايد آل نهيان خلال كلمة الإمارات أمام الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في السابع والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٨ على "أن استمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزر الإمارات العربية المتحدة الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى منذ العام ١٩٧١ يمثل قضية مركزية لدولة الإمارات".. مجددا مطالبة دولة الإمارات "استعادة سيادتها الكاملة على هذه الجزر، ومياهها الإقليمية، وإقليمها الجوي، وجرفها القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة لها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من السيادة الوطنية لدولة الإمارات".

وللتأكيد على أن الجنوح إلى الحوار سبيلا لحل المشكلة، لا يعني التفريط بالحق، شددت دولة الإمارات في أكثر من ميدان على" أن جميع الإجراءات والتدابير العسكرية والإدارية التي مازالت إيران تتخذها منذ احتلالها هذه الجزر باطلة وغير قانونية ومخالفة لميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار ولا يترتب عليها أي أثر قانوني مهما طال أمدها".

ولكي لا يبقى الموضوع ثنائيا "دعت دولة الإمارات، المجتمع الدولي لحث إيران على التجاوب مع الدعوات الصادقة للإمارات العربية المتحدة، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجامعة الدول العربية للقبول بتسوية هذه القضية عن طريق المفاوضات الجادة المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية". (وزارة الخارجية الإماراتية، ٢٠٢٢)

٨- دعم القضايا العربية:

أ) العراق:

الملمات والمحن الكبيرة، سانحة لإظهار كرم المواقف ونبلها، وفي منطقتنا ووطننا العربي، ملمات ومحن من هذا النوع ألمت بالشعوب والأوطان، فشكلت سانحة لإظهار مواقف دولة الإمارات العربية التي وقفتها بكرم ونبل دون منة، سواء على صعيد الموقف المعاضد أو المساعدة المادية، ومن بين ما يسجله العراقيون لدولة الإمارات أنها كانت في طليعة الدول التي دعمت العراق ووقفت إلى جانب شعبه حتى يستعيد عافيته ويتجاوز المحنة التي يمر بها، ومازالت الإمارات تدعم العملية السياسية في العراق، وكذلك جهود إعادة إعماره، وتنظر بعين من الأمل إلى الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية من أجل تحقيق الوحدة الوطنية وإرساء الأمن والاستقرار في ربوع العراق.

ب) القضية الفلسطينية:

وقفت دولة الإمارات العربية المتحدة دائما مع القضية الفلسطينية مؤكدة إيمانها بأن تسوية قضية الشرق الأوسط لا يمكن أن تتم بفرض واقع الاحتلال والاستيطان والحصار على الشعب الفلسطيني الذي يواجه حاليا أكبر أزمة إنسانية من جراء سياسات القتل المتعمد والدمار والتجويع والاعتقال الجماعي التعسفي" و "أن استمرار العدوان – الإسرائيلي – سيؤدي حتما إلى تفاقم العنف وتفجير الوضع الأمني ليس في الأراضي التي تحتلها – إسرائيل – فحسب وإنما في المنطقة

برمتها". وفي هذا الاتجاه جدد سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية، خلال كلمة الإمارات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، دعوته للمنظمة الدولية، "إلى ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها الخليج العربي خالية من أسلحة الدمار الشامل الأمر الذي يتطلب إلزام – إسرائيل – بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، الداعية إلى إخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية و إشرافها، فضلا عن انضمامها غير المشروط إلى معاهدة حظر الانتشار، أسوة بدول المنطقة،وحث إيران على مواصلة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي لتبديد أية مخاوف أو شكوك حول طبيعة وأغراض برنامجها النووي، ودعا الأطراف المعنية إلى ضرورة مواصلة نهجها السياسي والدبلوماسي بعيدا عن أي تصعيد أو انفعال غير مسؤول وذلك للتوصل إلى اتفاق سلمي يكفل الأمن والاستقرار لدول المنطقة وشعوبها".

ج) السودان:

ولم تتأخر دولة الإمارات العربية المتحدة عن مد سبل العون للسودان أيضا، وفي معرض معاضدتها الجهود المبذولة لمعالجة قضية دارفور، أثنى سمو الشيخ عبد الله على المساعي التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي من أجل معالجة الأزمة في دارفور، ودعا جميع الأطراف إلى وضع حد للخلافات فيما بينها، وإنهاء الصراعات القائمة والوصول إلى تسوية سياسية في إطار الالتزام الكامل باحترام سيادة السودان.

٩- الطاقة النووية للأغراض السلمية:

تؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة بأن التطور العلمي والتقني حق مقدس للشعوب، وبالتبعية فإن امتلاك كل ما من شأنه توفير احتياجاتها من طاقة بمختلف

أشكالها حق لهذه الشعوب شريطة أن لا يهدد امتلاكها كل تلك الوسائل والأدوات شعوبا أخرى.

بهذه الرؤية، تعاملت وتتعامل الإمارات مع موضوع "حق الدول في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية " بوجهيه، الذاتي.. ومع الأخرين.. وقد ثبتت قناعتها بأن من واجب الدول المتقدمة مساعدة الدول النامية على تأمين حاجاتها المشروعة من هذه الطاقة. وفي هذا السياق قال سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية: "أن دولة الإمارات ومن منطلق إيمانها بمبدأ حق الدول في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفقا لسقف الضمانات المسموح به من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تدعو البلدان المتقدمة إلى دعم الحاجة المشروعة للبلدان النامية للطاقة النووية، وذلك بالسماح لها بالمشاركة إلى أقصى حد ممكن في الحصول على المعدات والمواد النووية، و المعلومات العلمية والتكنولوجية المخصصة للأغراض السلمية"، واصفا البرنامج النووي السلمي الإماراتي بأنه يمثل نموذجا للشفافية في توفير احتياجات الطاقة عبر الالتزام بعدم التخصيب وعدم إعادة التصنيع وذلك بمساعدة بعض مؤسسات وحكومات الدول الصديقة وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية". (وزارة الخارجية الإماراتية، ٢٠٢٢)

١٠- موقف ثابت من التطرف والإرهاب:

يواجه العالم منذ أواخر القرن الماضي معضلة وآفة "الإرهاب" من خلال حشد الجهود لمكافحته، وقبل ذلك تحديد الموقف منه، حيث تنوعت الاجتهادات لتحديد ما يمكن إدراجه تحت هذا التعريف.

إن أهم ما يميز سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة، هو انسجامها مع ذاتها، هوية وعقيدة وفكرة، ففي تأصيل واع للمواقف المعاصرة استطاعت الخارجية الإماراتية إبراز الجوانب الإنسانية المشرقة من الموروث العربي الإسلامي، ووضع

هذا الموروث أمام أنظار العالم لتقديره حق قدره، إلى جانب إبرازها مستوى الوعي والتحضر الذي بلغته الأمة أفرادا وشعوبا في وقتها الراهن.

المبحث الثالث: مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة الدولية

تتمثل الأهداف الرئيسة للسياسة الخارجية الإماراتية في: (عبد السلام، ٢٠٢٢)

- حماية السيادة الإقليمية
- دعم الأمن الوطني للدولة
- تنمية مقدرات الدولة من القوة
- زيادة مستوى الرخاء الاقتصادي للدولة
- تعزيز مكانة الدولة دوليا
- تحقيق السلام والاستقرار الدوليين.

ومنذ اليوم الأول لإنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد التزمت بمبادئ أساسية حددت نهج سياستها الخارجية (عبيد، ٢٠٠٣)، وتضمنت ديباجة دستورها ما يلي:

"نظرا لأن إرادتنا (الحكام) وإرادة شعب إماراتنا قد تلاقت على قيام اتحاد بين هذه الإمارات، من أجل توفير حياة أفضل واستقرار أمكن، ومكانة دولية أرفع لها ولشعبها جميعا، ورغبة في إنشاء روابط أوثق بين الإمارات العربية في صورة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة، قادرة على الحفاظ على كيانها وكيان أعضائها، متعاونة مع الدول العربية الشقيقة، ومع كافة الدول الصديقة الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وفي الأسرة الدولية عموما، على أساس الاحترام المتبادل وتبادل المصالح والمنافع..."

كما تؤكد المادة السادسة من الدستور على أن "الاتحاد جزء من الوطن العربي تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ المشترك"، وركز على أن "شعب الاتحاد جزء من الأمة العربية".

وجاء في المادة السابعة من الدستور أن "الإسلام مصدر الدين الرسمي للاتحاد، وأن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه، وأن لغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية".

كما نصت المادة الثانية عشرة على أن الاتحاد يهدف بسياسته الخارجية إلى "نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس مبادئ وميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخلاقية المثلى الدولية".

كما حدد الشيخ زايد آل نهيان – رحمه الله – أهداف السياسة الخارجية في كلمة له في أول مناسبة لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، في ديسمبر ١٩٧٢، عندما قال: (وزارة الإعلام، ١٩٩٣: ٨-٩)

" تتحرك أهداف سياستنا الخارجية في أربعة اتجاهات:

أولا: حل الخلافات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والدول المجاورة بالطرق الودية والسليمة.

ثانيا: توسيع قاعدة الاتحاد وذلك بترك الباب مفتوحا أمام دول المنطقة التي تريد الانضمام إليه.

ثالثا: دعم القضايا العربية والتنسيق مع الدول العربية الشقيقة في السياسة الخارجية والاقتصادية وفي كل المجالات.

رابعا: الانفتاح على العالم ومشاركة جميع الدول في المجالات الدولية والالتزام بميثاق الأمم المتحدة، وستظل سياسة دولتنا تجاه العالم الإسلامي مشاركة فعالة في كل ما يرفع من شأن الإسلام والمسلمين".

أولا: دولة الإمارات العربية المتحدة والدائرة الخليجية

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة امتدادا جغرافيا للخليج العربي، وخليج عمان، والمحيط الهندي، وهذه سمة تنفرد بها دولة الإمارات عن غيرها من الدول العربية الأخرى، كما تعتبر امتدادا أمنيا لمنطقة شبه الجزيرة العربية، وامتدادا اقتصادية للدول الخليجية النفطية، وتشكل امتدادا أمنيا لمنطقة الخليج العربي، حيث أنها أكثر الدول قربا وتداخلا وتشابكا في العادات والتقاليد والسمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى وجه الخصوص، الدول الست التي شكلت فيما بينها مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شهر مايو ١٩٨١، كما أن منطقة الخليج العربي هي المنطقة الأكثر أهمية سياسية واستراتيجية وأمنية في التفكير السياسي والاستراتيجي والأمني لدولة الإمارات، فهذه المنطقة مليئة بالتوترات والصراعات والحروب، فقد شهدت خلال عقد واحد حربين متتاليتين؛ الحرب العراقية – الإيرانية، وحرب الخليج الثانية، بالإضافة إلى حرب احتلال العراق عام ٢٠٠٣.

بالإضافة إلى كون منطقة الخليج العربي مليئة بالتوترات، فهي أيضا منطقة غنية بالنفط، حيث تمتلك أكبر الاحتياطيات النفطية في العالم، وتنتج أكبر كمية من النفط الخام المتداول تجاريا، هذه الدول التي لا تزيد مساحتها على ٤٪ من مساحة العالم تضم في أراضيها ما يقارب ٧٠٪ من احتياطات النفط المكتشفة في العالم حتى اليوم. (عبد السلام، ٢٠٢٢)

وترجع خطوات إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى عام ١٩٧٥ حيث جرت محادثات ثنائية بين الدول التي شكلت فيما بعد مجلس التعاون، وقدمت اقتراحات متعددة أهمها الاقتراح السعودي والمشروع الكويتي والمشروع العماني. (الأسطل، ٢٠٠١: ١٣٧)

لقد شكل قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومساهمة دولة الإمارات فيه كعضو مؤسس، واحتضانها اجتماع القمة الأول في أبو ظبي ٢٥-٢٦ مايو ١٩٨١، وعملها على تعزيز العمل الخليجي المشترك من خلال مشاركتها الفاعلة في مؤتمرات

القمة لدول المجلس، واجتماعات المجلس الوزاري، واللجان الوزارية المختصة من ذلك التاريخ وحتى تاريخ إعداد هذه الدراسة، وتصديقها على كافة الاتفاقيات والقرارات الصادرة عن المجلس، لحظة فاصلة في سياق تطور السياسة الخارجية لدولة الإمارات، حيث اختلفت السياسة الخارجية لها عن المرحلة التي سبقت قيام المجلس نتيجة لانضمامها إليه، باعتبارها عضوا في منظمة إقليمية لها مؤسساتها وشخصيتها وسياساتها التي أصبحت تميزها عن غيرها من المنظمات الإقليمية الأخرى، ورغم ما تفرضه عضوية المجلس من واجبات والتزامات جديدة، فإن مجلس التعاون لم يتطور بعد إلى كيان سياسي يلزم أعضاءه باتباع سياسة خارجية موحدة (عبد الله، ٢٠٠١)، وتعمل دول المجلس في السنوات الأخيرة على توحيد عملتها الخليجية ضمن عملة واحدة، وهو مشروع قيد الدراسة حتى الآن.

ثانيا: دولة الإمارات والدائرة العربية

اتبعت دولة الإمارات في علاقاتها مع الدائرة العربية سياسة خارجية نشطة ومعتدلة ومتوازنة، ابتعدت عن الخلافات العربية، ولم تنضم إلى أي حلف عربي، أو تقف ضد أي طرف من الأطراف السياسية المتناحرة، وارتبطت بعلاقات ودية وثيقة مع كافة الدول العربية على اختلاف اتجاهاتها، وتعاملت مع الجميع على قدم المساواة، ثم عملت على مناصرة القضايا العربية ماديا ومعنويا، وسعت إلى حل الخلافات العربية – العربية، في سبيل تعزيز وتماسك الأقطار العربية لمواجهة التحديات الخارجية. وتحقيقا لهذه السياسة، قامت دولة الإمارات سواء عن طريق الجامعة العربية أو مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أو عن طريق الاتفاقيات والاتصالات الثنائية بدعم التقارب العربي، فنالت ارتياح وقبول كل الدول العربية. (هنداوي، ٢٠٢١)

ثالثا: دولة الإمارات والدائرة الدولية

تنص المادة الثانية عشرة على أن الاتحاد الإماراتي يهدف بسياسته الخارجية إلى نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية، ويسعى لتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس مبادئ وميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخلاقية المثلى التي أقرها المجتمع الدولي. (دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، م١٢)

وقد اختارت دولة الإمارات سياسة الانفتاح الإيجابي والنشيط على العالم الخارجي، فهي مشاركة بفاعلية في جميع النشاطات الدولية، والحكومية، وغير الحكومية. كما تشارك في كل النشاطات العالمية السياسية والاقتصادية، وهي عضو أصيل وفاعل في كل الهيئات والمنظمات العالمية، وفي تلك التابعة للأمم المتحدة. (عبيد، ٢٠٠٣)

وعليه، فإن العلاقات التي تقيمها دولة الإمارات العربية مع دول الاتحاد الأوروبي تشكل عنصر توازن لعلاقاتها مع باقي دول العالم خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ودول شرق آسيا (الهند والصين وباكستان) من جهة، وتساهم في توجيه مواقف هذه الدول تجاه الدول العربية وقضاياها من جهة أخرى. ونستطيع القول بشكل عام بأن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي ظلت تتأثر وتتحرك وفقا للتطورات التي تحدث في المجالات الثلاث التالية: (عبد السلام، ٢٠٢٢)

- أسواق النفط العالمية
- التبادل التجاري والاستثماري
- التحولات الاستراتيجية العالمية.

الخاتمة

النتائج

من خلال استعراضنا لاستراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة، تتضح لنا جملة من الأمور والمفاهيم، نجملها في الآتي:

– موقعها الجغرافي والاستراتيجي في قلب منطقة الخليج العربي، عربية الانتماء، إسلامية المعتقد، حديثة الاستقلال، صغيرة الحجم مساحة وسكانا، تتميز بتعدد وكثرة الجاليات الوافدة، نفطية الموارد، لعبت الثروة النفطية دورا مساعدا في بناء الدولة والتحولات الاجتماعية، دولة اتحادية في تركيبتها السياسية والاقتصادية، ومع ذلك تلعب شخصية القائد رئيس الدولة دورا محوريا في صياغة سياستها الخارجية وصناعة القرار فيها.

– هذه المحددات مجتمعة جعلت دولة الإمارات تولي الأهمية الأولى لبناء مؤسساتها السياسية (الداخلية والخارجية)، والاجتماعية، والتعليمية، والإعلامية، والصحية،والدفاعية وذلك في سبيل تأسيس دولة عصرية لها مكانتها بين الدول.

– كما ساهمت هذه المحددات الأساسية في جعل دولة الإمارات العربية المتحدة توازن بين قدراتها وإمكانياتها، وبين أهدافها الأساسية، وذلك في انتهاج سياسة مرنة، وتسوية الخلافات الخارجية بالطرق السلمية، وقد لعبت الشخصية الإصلاحية لصناع القرار دورا مؤثرا في هذا الشأن، كما سخرت دولة الإمارات قدراتها الدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية والبشرية لتحقيق أهدافها الخارجية في تعزيز مكانة وسمعة الدولة، ومناصرة القضايا العربية والإسلامية العادلة، والتعاون الدولي، من خلال الحضور والعمل النشط

في المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية،ومن خلال التعاون الثنائي في سبيل تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

– إن دولة الإمارات في سياستها الخارجية تمسكت بالمبادئ الأساسية التي حددتها في دستورها بالمادة الثانية عشرة، حيث تقوم ثوابت هذه السياسة على حسن الجوار، وإقامة علاقات مع جميع الدول على أساس من الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، والجنوح إلى حل النزاعات بالطرق السلمية، والالتزام بمواثيق الأمم المتحدة، والوقوف إلى جانب الحق والعدل، والإسهام الفعال في دعم الاستقرار والسلم الدوليين.

– كان تأثير العامل الجيوسياسي والاقتصادي في علاقات دولة الإمارات مع دول العالم دورا كبيرا والذي اتضح من خلال الدائرة الخليجية، والدائرة العربية، والدائرة الدولية.

– إن المكانة المرموقة والاحترام الكبير اللذين تحظى بهما دولة الإمارات على الصعيد الخارجي هما ثمرة مبادئ وقيم وضع نهجها ومرتكزاتها وجسدها عمليا القائد المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه. وقد أضفت هذه المبادئ والقيم والسياسات على دولة الإمارات دورا ارتقى بها، إلى ما هو أكبر من حجمها بالمعايير الدولية المتداولة، وحينما غادر قائدها دار الفناء إلى دار البقاء، التقت القوى والتيارات الشعبية كافة والدوائر الرسمية في معظم دول العالم على الإشادة الواضحة بحكمة القائد الراحل، وبشخصيته وبسياساته ومواقفه، وأدار عملياتها السياسية والاقتصادية مع العالم الخارجي على نحو جدير بالاحترام.

التوصيات

توصي الدراسة صناع القرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة السير على خطى التقدم والتنمية المعمول بها، بالإضافة إلى الآتي:

– تناول معمق لمكونات وتطبيقات الهوية الوطنية واقتراح معالجات منطقية وواقعية.

– تكريس مبدأ محور السياسة الخارجية والهوية، من حيث الاستناد إلى قيم التسامح والانفتاح، لكن مع عدم التساهل إزاء كل ما من شأنه المساس بمصالح الدولة وحقوقها الوطنية، والتمسك بحق الدولة في جزرها الثلاث المحتلة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسي.

– المطالبة بالتوقف عند سقف محدد لنسبة كل جالية في الإمارات، وبتجنيس الخليجيين والعرب، وتشجيع الإنجاب ضمن استراتيجية وطنية.

– إن السياسة الخارجية لدولة الإمارات تتحرك ضمن محاور ثلاثة هي المحور الخليجي بما يمثله تاريخيا واجتماعيا وسياسيا والمحور العربي والإسلامي باعتباره المرجعية لهويتنا وثقافتنا والمحور الدولي الأوسع.. ومن هنا ضرورة التعامل الإيجابي مع المعطيات الدولية الجديدة.

– العمل على وضع آلية بناءة ومدروسة في مواجهة ثقافة العولمة الجارفة.

– دعم متطلبات التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتنمية الموارد البشرية الوطنية في ضوء ازدياد القوة العاملة الوافدة.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية:

ابن حارب، عبد الرحمن يوسف (٢٠١٦). **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث .

ابن سعيد، أحمد عبد الله .(2008) البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٠-٢٠٠٣، الشارقة: **مركز الخليج للدراسات** – دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر.

أبو شرار، على .(2007) **الاقتصاد الدولي – نظريات وسياسات**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن .

أبو علي، سلطان (٢٠٢٠). التكتلات الاقتصادية الكبيرة: تجربة الاتحاد الأوروبي، **المراقب الاقتصادي**، الكويت، العدد ١٦٥.

الأسطل، كمال محمد (٢٠٢١). نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **سلسلة دراسات استراتيجية**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

أوغلو، داود (٢٠١٩). **العمق الاستراتيجي وأثره في مكانة الدول**، الطبعة الأولى، الدار العربية للنشر والتوزيع، نسخة مترجمة، القاهرة، مصر .

برو، شارل سان (٢٠١٧). السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، سلسلة محاضرات الإمارات .

البشاري، المقدسي (٢٠١٨). **أحسن التقاسيم في معرفة التقاسيم**، دار إحياء التراث العربي.

حبيب، هاني (٢٠٢٠). **الشراكة الأوروبية المتوسطية ما لها وما عليها**، الدار الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع، دمشق .

الحمش، منير (٢٠١٧). **مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين**، ط١، دار الأهالي، دمشق.

عبد السلام، محمد (٢٠٢١). **التخطيط الاستراتيجي وقوة الدولة الناعمة**. القاهرة. دار الوفاء للنشر والتوزيع.

عبد السلام، محمد (٢٠٢٢). **دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في عبقرية المكان والإنسان**. القاهرة. دار الوفاء للنشر والتوزيع.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الملخص	١
المبحث الأول: مشكلة الدراسة ومنهجيتها	
مقدمة	٢
أهمية الدراسة	٣
أهداف الدراسة	٣
مشكلة الدراسة وأسئلتها	٤
حدود الدراسة	٤
منهجية الدراسة	٤
التعريفات الإجرائية	٥
المبحث الثاني: التخطيط الاستراتيجي لدى دولة الإمارات العربية المتحدة	
أولا: مفهوم التخطيط الاستراتيجي	٦
ثانيا: خصائص التخطيط الاستراتيجي	٧
ثالثا: التخطيط الإستراتيجي في الدولة	٩
رابعا: دور القيادة السياسية الإماراتية في التخطيط الاستراتيجي	١١
خامسا: مبادئ التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة	١٧
المبحث الثالث: مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة الدولية	
أولا: دولة الإمارات العربية المتحدة والدائرة الخليجية	٣٠
ثانيا: دولة الإمارات والدائرة العربية	٣١
ثالثا: دولة الإمارات والدائرة الدولية	٣٢
الخاتمة	
النتائج	٣٣
التوصيات	٣٥
قائمه المصادر والمراجع	٣٦